



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان  
(EMHRF)

تقرير فعاليات

نسخة عامة

2006

[www.emhrf.org](http://www.emhrf.org)

## جدول المحتويات

1. مقدمة
2. ملخص تنفيذي
3. تدخلات ونشاطات لدعم منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية
  - التدخلات المستعجلة
  - تدخلات لدعم وتعزيز العمليات المؤسسية والقدرات الإنسانية
  - تدخلات لدعم نشاطات مبتكرة
4. مراجعة كمية ومقارنة للتدخلات والنشاطات
  - الأطر الزمنية للتدخلات
  - المنح
5. الاجتماعات
6. المعلومات والاتصالات
7. جمع التبرعات
8. الاستدامة
9. مسائل تنظيمية

## 1. مقدمة

يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان كفاحهم ضمن بيئة غير مستقرة، كما أصبحوا وبصفة متزايدة هدفا لإجراءات قاسية تسعى إلى تجريم نشاطاتهم أو تقييدها بشدة. تميز عام 2006 بانتشار النزاعات، ولا سيما الحرب التي دمرت لبنان أثناء الصيف ونتج عنها مقتل آلاف المدنيين، كما شهد ذلك العام اضطرابات سياسية في العديد من البلدان المتوسطة. وبعد مرور خمسة أعوام ونصف على هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، فإن سجل النزاعات غير مشجع. ففي حين حدثت موجات متتابعة من الإصلاحات الديمقراطية في العالم، لم تتجح المحاولات الشبيهة في هذه المجال في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويوجد حاليا قوس من الأزمات الجارية في المنطقة؛ فالعراق أصبح كارثة إنسانية ويسقط في شرك النزاع المدني؛ ولبنان يمر في حرب أهلية صامتة؛ ولم يتحقق أي تقدم في العملية السلمية في فلسطين؛ كما كانت المنطقة المغاربية مرة أخرى هدفا للاعتداءات. هذه التطورات تثير القلق بصفة خاصة، لا سيما أنها تحدث في منطقة تعاني من عجز سياسي واجتماعي واقتصادي. وتجد نزاعات مقاومة التغيير دعما من قبل الأنظمة الحالية، مما يعيق التقدم نحو الاستقرار، وينشر شعورا متناميا باليأس بين الشعوب.

توظف دول المنطقة وسائل قانونية آخذة بالاتساع، وتفرض من خلالها قيودا متزايدة على المدافعين عن حقوق الإنسان في ممارستهم لحريات تكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والتعبير. وكذلك تم تجديد حالة الطوارئ في بعض البلدان خلال عام 2006، وبقيت سارية في بلدان أخرى. وتم إقرار وتنفيذ تشريعات وإجراءات مناهضة للإرهاب بهدف تقييد الحريات. وتعطي القوانين التي تحكم جمعيات المجتمع المدني سلطة مطلقة وكاملة للحكومة للسيطرة على المنظمات غير الحكومية في إدارتها وشؤونها المالية وحتى نشاطاتها، وتفرض الدولة على تلك المنظمات عدة عقوبات جنائية فيما إذا حاولت تجنب تلك الإجراءات.

يظل خضوع النظام القضائي للأغراض السياسية مشكلة جارية في المنطقة. وقد تعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان لملاحقات قضائية خلال محاكمات لم تفي بالمعايير الدولية من ناحية اختصاصها واستقلالها ونزاهتها. كما تعرض آخرون عديدون للاحتجاز التعسفي. ورفضت عدة بلدان منح تراخيص لمنظمات حقوق الإنسان ثم استخدمت ذرائع متنوعة لملاحقة تلك المنظمات قانونيا بتهمة "النشاطات غير المشروعة"، كما منعت التمويل من الخارج في محاولة لجعلها غير قادرة على الاستمرار بسبب المصاعب المالية.

في بعض البلدان، تجري معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم معارضين سياسيين وتفرض عليهم الدولة رقابة مستمرة من قبل الشرطة، ويمنعون من السفر إلى الخارج، ويفصلون من أعمالهم، ويجري التنصت على اتصالاتهم، إضافة إلى الإساءات الجسدية ومضايقة عائلاتهم، والتهديد والتخريب، والحملات الإعلامية الهادفة إلى التشهير بهم.<sup>1</sup>

جميع الإجراءات المختلفة التي تم اتخاذها ضد منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأوروبي-متوسطة كانت مخالفة للالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تلك الدول، مما أضعف تطبيق تلك الاتفاقيات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، مشروع مشترك للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية ضد التعذيب، [http://www.omct.org/pdf/Observatory/2007/observatoire\\_rapport\\_annuel2006\\_eng.pdf](http://www.omct.org/pdf/Observatory/2007/observatoire_rapport_annuel2006_eng.pdf)، التقرير السنوي لعام 2006: الثبات على الاحتجاج

، ومنظمة هيومان رايتس ووتش، [http://www.omct.org/pdf/Observatory/2007/observatoire\\_rapport\\_annuel2006\\_eng.pdf](http://www.omct.org/pdf/Observatory/2007/observatoire_rapport_annuel2006_eng.pdf)، التقرير العالمي لعام 2007،

<http://hrw.org/wr2k7/index.htm>

<sup>2</sup> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 144/53 الصادر في 9 كانون الأول/ديسمبر 1998؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966.

نتيجة لهذه التطورات، تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام 2006 عددا متزايدا من طلبات المساعدة المستعجلة وعملت على توفير الدعم لـ 18 منظمة من منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان جنوب وشرق المتوسط.

## 2. ملخص تنفيذي

برزت عدة قضايا رئيسية واجهت منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب وشرق المتوسط خلال العام 2006. وثمة ترابط قوي بين هذه القضايا مع طبيعة نشاطات تلك المنظمات، وأيضا مع اتجاهات وطنية ودولية أوسع. وتعكس الطلبات التي تلقتها المؤسسة تلك الاتجاهات، وتؤكد على الوظيفة التي لا غنى عنها للمؤسسة بوصفها "مساندا استراتيجيا"، وهو دور ينبغي على المؤسسة أن تؤديه بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الناشطة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بهدف تزويد المدافعين بمساعدة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. تلخص الفقرات الثلاث التالية تلك الاتجاهات واستجابة المؤسسة الأورو-متوسطية عليها.

### 1. الحرمان من الحرية وإساءة المعاملة

كما شهدنا خلال عام 2005، واجه عدد متزايد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة مشاكل صحية خطيرة خلال عام 2006 نتيجة للإجراءات التي جرت لحرمانهم من الحرية وإساءة معاملتهم. ولم يقتصر الأمر على توفير الفحوصات الطبية والعلاجات، ولكن برزت أيضا حاجة لدعم حيوي متواصل لتمكينهم من تلقي خدمات إعادة التأهيل النفسي والإدماج الاجتماعي. وفي بعض بلدان المنطقة، كانت الحاجة لمثل هذه الخدمات كبيرة فعلا. ومع ذلك، لا يوجد سوى بعض منظمات إقليمية ودولية تعمل على تغطية تكاليف هذه الخدمات، ومن النادر أن نجد مجموعات قائمة يمكنها تنفيذ نشاطات إعادة التأهيل بحرية وبصفة فاعلة. ووفقا لذلك، قررت المؤسسة الشروع بحوار مع المنظمات التي تتعامل مع القضايا المتصلة بإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، لتحري إمكانية العمل نحو تنفيذ آلية طويلة الأمد لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

### 2. المضايقات واستخدام القضاء كأداة للقمع

واصلت بعض بلدان المنطقة ممارسة الضغوط على منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها خلال عام 2006. وتضمنت تلك الإجراءات إخضاع النظام القضائي للأغراض السياسية، وتجميد الاعتراف القانوني بنشاطات حقوق الإنسان أو حجبها، ونتيجة لذلك تم تجميد حسابات بعض المنظمات، إضافة إلى مضايقات بدنية ونفسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. كما نجم عن ذلك أن منظمات حقوق الإنسان سعت لتأمين دعم مالي مرن وغير علني من أجل مواصلة نشاطاتها على المستويين الوطني والدولي. عبّر بعض المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرضوا لضغوط متواصلة عن رغبتهم بمغادرة بلادهم، وإن يكن بصفة مؤقتة، وذلك من أجل مواصلة نشاطاتهم أو إطلاق نشاطات جديدة. عمدت المؤسسة الأورو-متوسطية إلى تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان على تأسيس أكبر حد ممكن من الاتصالات مع الدبلوماسيين الأوروبيين وبعثات الاتحاد الأوروبي، كما شجعتهم على الانخراط في نشاطات المنظمات الأخرى في الخارج، وطلبت من المؤسسات توفير بعثات دراسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتوفير فرصة الإقامة بالخارج وإتاحة الوقت اللازم لهم من أجل تعزيز قدراتهم على مواصلة نشاطاتهم وإعادة تركيز أولوياتهم.

### 3. نقص الموارد الإنسانية والقدرات التشغيلية

على الرغم من تعاظم السياسات الحكومية القمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، حاولت عدة منظمات مستقلة للمدافعين عن حقوق الإنسان إعادة تنظيم نشاطاتها في بلدان المنطقة. كما كانت هناك مجموعات صغيرة حاولت أداء نشاطاتها على

أساس مهني. وكون هذه المجموعات تستند إلى العمل التطوعي، فعادة ما تقتصر إلى المؤهلات أو الدعم اللازم لإعداد المشاريع وتقديمها كي تفي بمعايير الوكالات المانحة الرئيسية. وكان من الضروري تزويدها بالموارد التشغيلية وتعزيز مواردها الإنسانية من خلال تزويدها بمنح صغيرة، وخصوصاً لأن المؤسسات الدولية الكبرى نادراً ما تدعم هذا النوع من الموارد. تصرفت المؤسسة أيضاً كوسيط واستشاري، وشجعت المنظمات على تطوير استراتيجيات عمل سنوية ومتعددة السنوات، مصحوبة ببرامج لجمع التبرعات، وبذلك تمكنت المؤسسة من الاستجابة بصفة استراتيجية لحاجات تلك المنظمات أو مساعدتها في الوصول إلى وكالات مانحة ملائمة لدعم نشاطاتهم على المدى البعيد. إضافة إلى ذلك، عبر مدافعون عن حقوق الإنسان عن رغبتهم بالاستفادة من خبرات المنظمات الأخرى، والاشتراك في المعلومات، وتحري إمكانات التنسيق والتعاون، والحصول على خدمات تدريب من شأنها تمكينهم من دعم نشاطاتهم بفاعلية. خلال العام 2006، قامت المؤسسة بتشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان بالقدر الممكن على الاتصال بالمنظمات الوطنية التي تقوم بمشاريع شبيهة في بلدان أخرى في المنطقة، وكذلك مع الشبكات الدولية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان.

### 3. تدخلات ونشاطات لدعم منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية

طلبات التمويل التي تلقتها المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام 2006 تعكس النمط الذي لخصناه أعلاه. ويمكن تلخيص الدعم الذي قدمته المؤسسة خلال عام 2006 في الفئات الثلاث التالية للتدخلات؛ ويمكن مع ذلك ملاحظة بعض التداخل الذي لا بد منه بين تدخلات محددة لدعم مشاريع مبتكرة وتدخلات أخرى هادفة لبناء القدرات الإنسانية والمؤسسية.

#### 3-1. التدخلات المستعجلة

تم توفير دعم مستعجل وسري ولملموس لعدة مدافعين عن حقوق الإنسان تعرضت حقوقهم الأساسية للانتهاك في بلدان شرق وجنوب المتوسط. وقدمت المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً لمدافعين تعرضوا لمضايقات نفسية، وملاحقات قضائية كيدية، وحتى قمع اقتصادي، وكان الدعم من خلال توفير تكاليف الموظفين الإداريين وأجرة المكتب، مما مكن المدافعين عن حقوق الإنسان من تنفيذ نشاطاتهم الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

على سبيل المثال، دعمت المؤسسة اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان من العاملين بالمهن القانونية وهما ناشطاً حقوق إنسان منذ فترة طويلة في مجال حماية الضحايا، وكانا قد تعرضا لانتهاكات لحقوقهما ومضايقات متواصلة من قبل السلطات تمثلت في مضايقات من الشرطة، وملاحقات قضائية، والتهديد بمصادرة أغراض مهنية وشخصية، وإجراءات مصادرة وأضرار مالية.

تم أيضاً تقديم دعم مالي مستعجل إلى جماعات من المدافعين عن حقوق الإنسان مستهدفة من السلطات في المنطقة (استحالة أو صعوبة الحصول على ترخيص قانوني، ملاحقات قضائية، تجميد ممتلكات، إلخ). ومكنهم هذا الدعم من إعادة تنظيم استراتيجية عملهم ونشاطاتهم في المنطقة التي تعد نشاطات أساسية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عنها.

على سبيل المثال، دعمت المؤسسة جماعات حقوق إنسان كانت حساباتها قد جمدت من قبل السلطات الحكومية، ودون إشعار، وذلك نتيجة للانتقادات القانونية التي وجهتها تلك الجماعات لسياسات حكومية معينة.

إضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً مستعجلاً لمدافعين عن حقوق الإنسان ممن تعرضوا لإساءة المعاملة واعتداءات جسدية متواصلة. وقد مكّنهم هذا الدعم من تلقي فحوصات طبية مكثفة في الخارج، والحصول على العلاج الطبي اللازم، والاستفادة من برامج إعادة تأهيل وإدماج.

على سبيل المثال، دعمت المؤسسة أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان (ثلاثة رجال وامرأة واحدة)، وهم من قدامى المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدانهم، وكان من ضمن الإساءات التي تعرضوا لها السجن لفترات تتراوح بين 4 سنوات إلى 29 سنة، وأصيبوا خلال فترة السجن بأمراض واختلالات صحية بما في ذلك القرحة، والتهابات الرئة، والضعف، والسرطان، وإصابات بالحبل الشوكي واضطرابات في القلب.

ثمة احتياجات كبيرة في المنطقة تتعلق بإعادة التأهيل النفسي والجسدي للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين تعرضوا للسجن بسبب نشاطاتهم للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، مما شجع المؤسسة الأورو-متوسطية لتبني موقف بأن تكون "مسانداً استراتيجياً" في هذا المجال وفي قضايا أخرى. ولذلك شرعت المؤسسة بحوار، بالتعاون مع عدة مؤسسات دولية، حول المبادرات والبدائل التي قد تيسر التأهيل الجسدي والنفسي المستدام وطويل الأمد لهؤلاء الضحايا، وإدماجهم.

### 2-3. تدخلات لدعم وتعزيز العمليات المؤسسية والقدرات الإنسانية

تم توفير دعم مالي استراتيجي لمنظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق إنسان، من خلال تعزيز قدراتهم الإنسانية والتشغيلية لتمكينهم من تأسيس هيكل وتنفيذ نشاطات بفاعلية في المنطقة. على سبيل المثال، دعمت المؤسسة:

منظمة حقوق إنسان تواجه مشاكل هيكلية وإدارية، وكانت قد انتخبت رئيساً جديداً ورغبت بدفع نشاطاتها الجارية والمستقبلية من خلال تعزيز الفريق التنفيذي. قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية مساعدة مالية للمنظمة لتمكينها من توظيف مدير تنفيذي لدعم السياسة الجديدة وتأمين الوسائل المالية للنشاطات في المستقبل.

برنامجاً تجريبياً من تنفيذ هيكل صغير وفر مساعدة قانونية ملموسة ودعمًا سياسياً لمجموعة من اللاجئين، وخصوصاً أفراداً ينظر إليهم على أنهم "أعداء قوميين"، وتعرضوا نتيجة لذلك للسجن في مراكز احتجاز سرية في البلد المعني. كان يتوفر للبرنامج مصادر إنسانية وإدارية محدودة، ولذلك لم يتمكن من الحصول على دعم مالي من الجهات المانحة الرئيسية بسبب الطبيعة الحساسة لعمله. قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً مالياً للبرنامج مما مكّنه من تعزيز فريق العمل من خلال توظيف محامي بدوام جزئي، كما مكّنه من زيادة نشاطاته خلال العام.

مجموعة من المتطوعين رغبوا بإطلاق مشروع حساس في المنطقة يهدف إلى توثيق الأعمال التي تنتهك حقوق مجموعة معينة من السكان وتتضمن تمييزاً ضدهم، وذلك بهدف حمايتهم بطريقة سلمية والمطالبة بتطبيق الحماية لحقوقهم. قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية مساعدة مالية لإطلاق نشاطات المجموعة، وبذلك توفر لها الوقت الضروري كي تتمكن من هيكلة نشاطاتها بفاعلية وإجراء نشاطات لجمع التبرعات.

الهدف الرئيسي من تلك التدخلات هو تعزيز الموارد الإنسانية والقدرات التشغيلية من أجل دعم تنفيذ البرامج واستراتيجيات جمع التبرعات على المدى البعيد. ولذلك، عملت المؤسسة الأورو-متوسطية على تشجيع ودعم تطوير برامج ونشاطات واستراتيجيات سنوية و/أو لعدة سنوات لجمع التبرعات من قبل منظمات ومجموعات حقوق الإنسان، مما اتاح الاستجابة بصفة استراتيجية لحاجاتهم و/أو مساعدتهم على مخاطبة الجهات المانحة الأخرى من موقع أفضل لتلقي دعم طويل الأمد

لنشاطاتهم. وعملت المؤسسة الأورو-متوسطية في بعض الحالات على تيسير الاتصال، وأرسلت لبعض المنظمات قائمة بالمانحين المحتملين وساعدتها على عرض طلبات التمويل بحسب ما تقتضي الضرورة. وكانت هذه النصائح قد دعمت معظم المنظمات في تنويع اتصالاتها ومصادر تمويلها، وبالتالي ضمان مواصلة واستدامة نشاطاتها.

### 3-3. تدخلات لدعم نشاطات مبتكرة

دعمت المؤسسة الأورو-متوسطية منظمات ترغب بتنفيذ وتطوير مشاريع وبرامج مبتكرة في المنطقة (تعزيز مشاركة المرأة، حماية الأقليات واللجئين، الاختفاء القسري، إعادة التأهيل، المصالحة، إلخ).

منظمة حقوق إنسان في الشمال تعتمد على المتطوعين بصفة رئيسية تخطط لإعداد مشروع مبتكر حول إعادة التأهيل والمصالحة، ولتأسيس هيكل جديد والعمل في الجنوب.

مشروع مبتكر ومهم للمنطقة يهدف إلى توفير دعم قانوني ومساعدات بهدف لم شمل الأسر، تنفيذ منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان تعمل في مجال حقوق الأقليات وضد الإقصاء.

هيكل صغير يهدف إلى توفير مساعدة قانونية وتدريب للنساء المهمشات والمستضعفات من أجل تمكينهن من تعزيز حقوقهن في المجالين العام والخاص.

ظمن إطار وظيفتها "كمساند استراتيجي"، عمدت المؤسسة الأورو-متوسطية إلى تشجيع إجراء اتصالات من قبل منظمات ومدافعين عن حقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية التي تعمل في مشاريع شبيهة في بلدان أخرى في المنطقة، وكذلك مع الشبكات الإقليمية والدولية الناشطة في مناصرة حقوق الإنسان. وتهدف تلك الاتصالات إلى تمكين تلك المنظمات من تبادل المعلومات حول خبراتها، وبحث إمكانيات التعاون والتنسيق والعمل المشترك، وبالتالي الاستفادة من دعم فعال على المدى البعيد. وفي إحدى الحالات، نتج عن تلك الاتصالات إقامة علاقة منتجة أتاحت تنفيذ مشروع مبتكر محدد، وتحسين آفاق الاستفادة.

## 4. مراجعة كمية ومقارنة للتدخلات والنشاطات

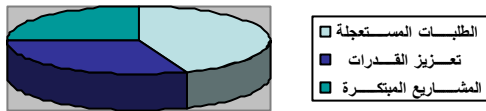
### 4-1. الأطر الزمنية للتدخلات

يتم التعامل مع التدخلات المستعجلة من خلال إجراءات خاصة؛ خلال العام 2006، بلغ معدل الوقت اللازم للنظر في هذه الطلبات 31 يوماً من يوم تقديم الطلب إلى يوم استلام التمويل من قبل الجهة المستفيدة.

أما التدخلات الهادفة إلى توفير الدعم لتعزيز الموارد الإنسانية والمؤسسية للنشاطات المبتكرة، فيتم النظر فيها من قبل اجتماعات مجلس الأمناء. وخلال عام 2006، بلغ معدل الوقت اللازم للنظر في الطلبات 60 يوماً من يوم تقديم الطلب إلى يوم استلام التمويل من قبل الجهة المستفيدة.

## نسبة توزيع منح التمويل مقسمة بحسب فئة التدخل

2006



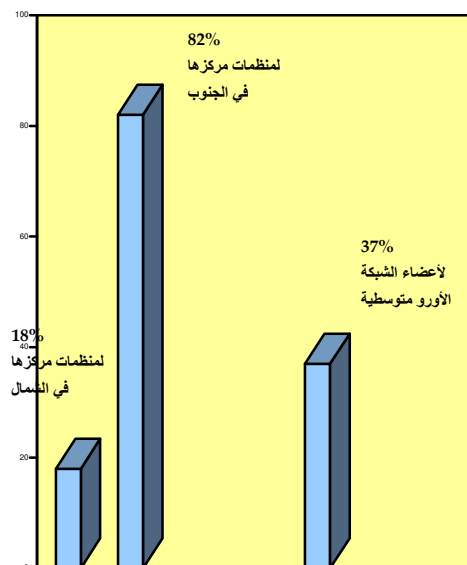
2005



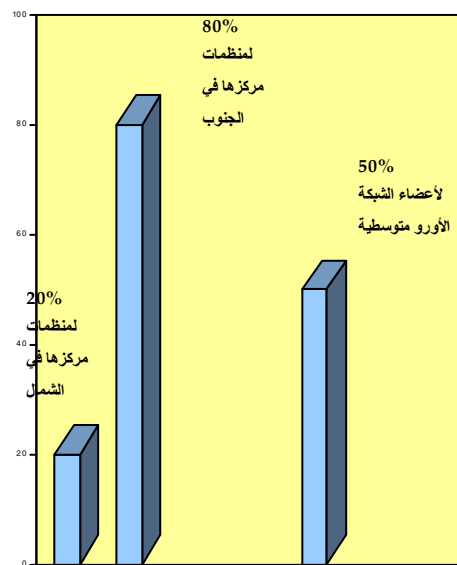
**ملاحظات:** شكلت التدخلات المستعجلة أغلبية تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطة خلال عام 2005 و 2006. ازدادت التدخلات الهادفة إلى تعزيز الموارد الإنسانية والمؤسسية زيادة كبيرة خلال عام 2006. وارتبطت هذه الزيادة بصفة أساسية برغبة العديد من المنظمات التطوعية بوضع مجال نشاطاتها على أساس أكثر حرفية على المدى البعيد. إضافة إلى ذلك، لا يوجد سوى عدد قليل من الوكالات المانحة تدرج موضوع تعزيز الموارد الإنسانية لمنظمات حقوق الإنسان في المنطقة ضمن أولوياتها.

**نسبة توزيع المنح مع بيان موقع المنظمات المتسفدة في الجنوب أو الشمال، والعضوية في الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان**

2006



2005

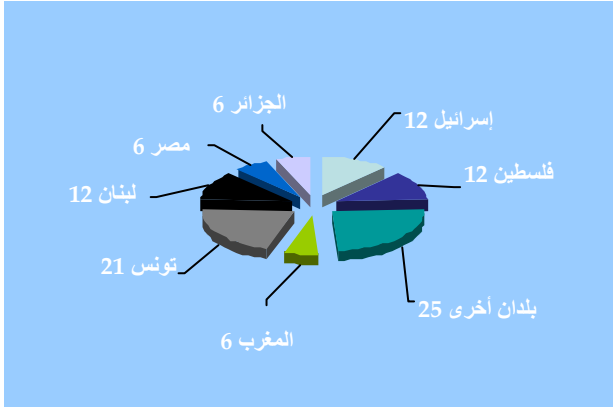




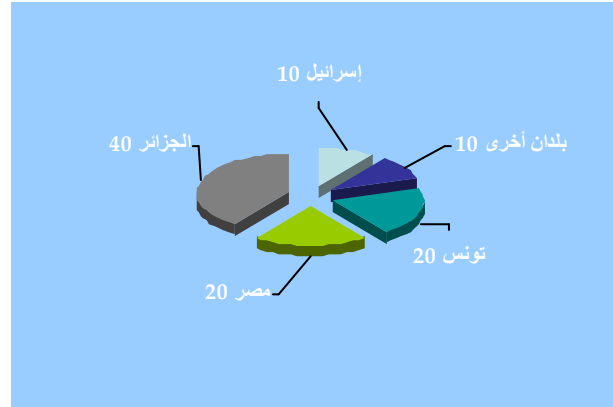
**ملاحظات:** توزيع منح التمويل للمنظمات التي مركزها في الشمال والجنوب ظل ثابتا خلال العامين 2005 و 2006. حدث تناقص ضئيل في المنح المقدمة للمنظمات الأعضاء في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان خلال العام 2006. وهذا ناتج بصفة رئيسية عن زيادة الوعي بوجود المؤسسة في الميدانيين العالمي والوطني، مما أدى إلى زيادة عدد طلبات المنح للهياكل الصغيرة من غير أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان.

### نسبة توزيع المنح بحسب البلدان

2006



2005



**ملاحظات:** تظهر بيانات العام 2006 توزيعا جغرافيا أوسع لتدخلات المؤسسة مقارنة مع العام 2005، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى زيادة الوعي العام بنشاطات المؤسسة في المنطقة. فئة "البلدان الأخرى" تشير إلى منح مقدمة في بلدان من الممكن أن يتسبب الكشف عنها ب بروز خطر على ديمومة نشاطات حقوق الإنسان فيها. التناقص الظاهر في المنح المقدمة إلى المنظمات الجزائرية والمصرية مقارنة بين عام 2006 و 2005 يعود بصفة أساسية إلى حقيقة أن عدد من المنح قد تم تقديمه في نهايات عام 2005 وتواصل أثناء عام 2006.

## 5. الاجتماعات

عقد مجلس الأمناء ثلاثة اجتماعات خلال عام 2006، وذلك لتنفيذ نشاطات المؤسسة وتطوير استراتيجية فعالة لمساعدة منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية. علاوة على ذلك، عقد مجلس ممثلي المؤسسة الأورو-متوسطية اجتماعا في 14 أيار/مايو 2006 لمناقشة النشاطات التي تم تنفيذها، وتقييم السنة الأولى لعمل المؤسسة، إضافة إلى تحديد متطلبات وأولويات منظمات ومجموعات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية. وكذلك قام ممثلون عن المؤسسة بالسفر إلى المنطقة عدة مرات لعقد لقاءات مع متلقي المنح ولمتابعة أوضاعهم، مما مكن المؤسسة الأورو-متوسطية من الاستجابة بصفة استراتيجية لاحتياجاتهم.

## 6. المعلومات والاتصالات

حافظت المؤسسة الأورو-متوسطية خلال العام 2006 على سياسية السرية فيما يتعلق بمعظم المعلومات المتصلة بمتلقي المنح. وقد تم وضع هذه السياسة على ضوء حقيقة أن نشر بعض البيانات المحددة المتصلة بنشاطات المؤسسة يحمل في طياته مخاطر شديدة على نشاطات بعض المرشحين أو المستفيدين من الدعم المالي، وعلى سلامة المرشحين أنفسهم،

وكذلك مخاطر على مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان ممن يعملون على مناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها في المنطقة الأورو-متوسطية. تضمن المؤسسة الأورو-متوسطية شفافية نشاطاتها من خلال إعلام المانحين الرئيسيين بنشاطاتها لدعم منظمات ومجموعات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية.

خلال العام 2006، ظلت المعلومات والاتصالات من ضمن النشاطات الرئيسية للمؤسسة، وذلك كإجراء للدعم الاستراتيجي لمنظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية، ومن أجل أداء دور حاسم في توفير المعلومات الموثوقة للعموم. ومن الجدير بالإشارة، أن المؤسسة الأورو-متوسطية أسست موقعا جديدا على شبكة الإنترنت مستقلا عن الموقع التابع للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ويحدد الموقع الجديد بوضوح أهداف المؤسسة، ويحتوي على تفاصيل واضحة عن عملياتها، وإجراءاتها ونشاطاتها، وذلك بلغات العمل الثلاث (الإنجليزية، والعربية، والفرنسية)، من أجل توفير تلك المعلومات والوثائق الرئيسية للجميع: <http://www.emhrf.org/> وقد تم إطلاق الموقع رسميا في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وتم تحديثه بصفة منتظمة خلال ذلك العام. تم كذلك تحديد أسلوب التعامل مع الطلبات المستعجلة والعادية للمنح، وبلغات العمل الثلاث للمؤسسة، مرفقة بمعلومات دقيقة بشأن المواعيد النهائية للطلبات المقدمة للمؤسسة الأورو-متوسطية.

تم أيضا إعداد نشرة قصيرة حول أهداف المؤسسة وعملياتها وإجراءاتها باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، وجرت طباعة عدة عينات منها في أيار/مايو 2006. كما تم توزيع الكتيب الخاص بالمؤسسة الأورو-متوسطية أثناء المشاورات والاجتماعات والزيارات إلى الخارج.

## 7. جمع التبرعات

تلقت المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان خلال العام 2006 تبرعات كريمة من وزارة الخارجية الهولندية، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، إضافة إلى مؤسسات دنماركية خاصة.

## 8. الاستدامة

تستند استدامة المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الحقائق التالية:

- استفادت المؤسسة الأورو-متوسطية من دعم متواصل من مانحيها الرئيسيين خلال عام 2007.
- الحاجة إلى التمويل المرن والسريع والملموس هي حاجة ماسة في المنطقة، وهذا التمويل سوف يؤدي إلى تحسين قدرات نشطاء حقوق الإنسان للعمل في بيئات صعبة، وبالتالي يساهم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان ويعزز المجتمع المدني الناشئ.
- تتمتع المؤسسة الأورو-متوسطية بروابط مباشرة مع أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، والذين يتألفون من ثمانين منظمة حقوق إنسان يتوزعون على ما يزيد عن عشرين بلدا في المنطقة. وفر مجلس الممثلين للمؤسسة مصدرا فريدا من المعرفة ببيئة حقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية، و حلقة اتصالات واسعة، وكذلك فرصة الحصول بسرعة على المعلومات الموثوقة الضرورية لعمل المؤسسة، وبالتالي تحسين نوعية المنح واستهدافها.
- المؤسسة الأورو-متوسطية هي الوكالة الوحيدة التي لها تركيز إقليمي محدد، مما يسمح لها بتطوير صورة عامة محددة عن نفسها، وسيجعلها تحتل مكانة بوصفها مانحا رئيسيا في المنطقة الأورو-متوسطية.

- تقوم المؤسسة الأورو-متوسطية بمخاطر محسوبة بدقة من خلال تقديم دعم مالي محدود لمنظمات حديثة العهد وإلى نشاطات مبتكرة وتحفيزية في مجال حقوق الإنسان، وتوفر دعماً سريعاً وسرياً لاحتياجات محددة.
- تقدم المؤسسة الأورو-متوسطية استشارات وتقوم بالتوسط بين النشطاء، وتؤيد إلى أقصى حد ممكن إقامة تعاون من خلال حشد شبكات واسعة لتأييد المنظمات والأفراد بالتعاون مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

تهدف المؤسسة الأورو-متوسطية إلى زيادة استدامة المشاريع إلى الحد الأقصى في المستقبل، من خلال:

- تحديد ومتابعة ومراقبة أوضاع منظمات ومجموعات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة من أجل الاستجابة لاحتياجاتهم استراتيجياً
- بناء وتعزيز الاتصالات والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية المنهكة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بغرض توفير مساعدة فعالة للمدافعين في المنطقة.
- متابعة نشاطاتها في تنويع مصادر التبرعات والحصول عليها من الجهات المانحة الحكومية والخاصة.

## 9. مسائل تنظيمية

خلال عام 2006، تألفت الأمانة العامة للمؤسسة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- آن-صوفي شيفر (ماجستير في القانون الدولي العام، ماجستير في حقوق الإنسان، بكالوريوس في القانون) موظفة بدوام كامل كمنسقة مشاريع في كوبنهاغن
- نيلز لينغزو (حاصل على درجة علمية في المحاسبة والتدقيق) وتم توظيفه بدوام جزئي من قبل المؤسسة كمحاسب في كوبنهاغن
- بيريه سبانغارد (بكالوريوس في إدارة الأعمال واللغات والثقافة) تم توظيفها بدوام جزئي من قبل الشبكة كمساعدة خلال الفترة حزيران/يونيو - آب/أغسطس 2006.

علاوة على ذلك، وضعت المؤسسة خلال عام 2006 حلولاً مؤقتة لدعم عمل الأمانة العامة، وخصوصاً عند توفر إمكانية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان:

- خدمات المراقبة التنظيمية لنشاطات الأمانة العامة
- خدمات تكنولوجيا المعلومات
- الخدمات الإدارية

تم توكيل تدقيق حسابات المؤسسة إلى الشركة المستقلة *Deloitte* التي تتخذ من كوبنهاغن مقراً لها، وقد جرت عدة لقاءات في عدة مناسبات مع الشركة لمناقشة الإجراءات والإدارة المالية لنشاطات المؤسسة في المنطقة. وتنتشر المؤسسة تقرير الفعاليات والتقارير المالي على موقع الإنترنت التابع لها.